

إحكام قواعد البحث في المحكم والمتشابه

تأليف وتهذيب الفقير إلى الله تعالى
خادم السنة المشرفة

إبراهيم صالح الحسيني
رئيس هيئة الإفتاء بنيجيريا

إختيار لجنة البحوث العلمية
هيئة كبار العلماء بنيجيريا

إحكام قواعد البحث فى المحكم والمتشابه

تأليف وتهذيب

الفقير إلى الله تعالى خادم السنة المشرفة

إبراهيم صالح الحسينى

رئيس هيئة الإفتاء بنيجيريا

إختيار لجنة البحوث العلمية

هيئة كبار العلماء

بنيجيريا

الطبعة الأولى
١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

كافة حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

رقم الإيداع ٢٠٠٥/١٤٧٧٥
I. S. B. N. 977-17-2454-1

تقديم لفضيلة الشيخ سيد محمود أحمد

الحمد لله . ولا إله إلا الله . . سبحانه يؤتى الحكمة من يشاء ،
ومن يؤت الحكمة . . فقد أوتى خيراً كثيراً ، والصلاة والسلام على
من لا نبي بعده سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديه
إلى يوم الدين .
أما بعد . .

فإذا ما قصدته فى مذاهب الفقهاء وآيات الأحكام ومناقشة الفرق
المختلفة من المتكلمين الفلاسفة . . إلا وجدت ما تريد . . وكذلك فى
كل القضايا العقلية والنقلية . . وأيضاً عرض مذهب السلف والخلف
فى فهم النصوص القرآنية على ضوء لغة العرب ، لوجدها فى
صفحات هذا السفر العظيم .

ولم يكتف إمامنا الجليل بهذا فحسب بل إن إمامنا قد ملأ البحث
بالكثير من الأقوال ، معتمداً على كثير من المصادر الأصلية إلا أنه لم
يقف من أصحابها موقف المتفرج ، وإنما كان يناقش كل ذى رأى فى
رأيه ، ويوازن بينه وبين غيره وينتقد هذا ويرجح ذاك ، وأخيراً يدلى
بدلوه فى استنباط رأى السليم الذى يوافق الحق عقيدة أهل السنة
والجماعة .

الشيخ
سيد محمود أحمد
من علماء الأزهر الشريف

القاهرة أول رجب ١٤٢٦
الموافق ٦ أغسطس ٢٠٠٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الواحد الأحد الفرد الصمد المنتزه عن الشبيه والنظير
المتقدس عن الصاحبة والعدل والولد والوزير، ليس كمثل شئ وهو
السميع البصير .

والصلاة والسلام على نبيه سيد البشر وصفوته من خلقه ، البشير
الناذير ، والسراج المنير وعلى آله الذين اذهب الله الرجس عنهم
وأكرمهم بالتزكية والتطهير ، وأصحابه الذين اختصهم بالرضوان
الأكبر والفضل الكبير .

أما بعد :

فإن مما عمت به البلوى وانتشر في دنيا المسلمين انتشار الأوبئة
بالعدوى خوض من هم ليسوا في العير ولا في النفير في مسائل
التأويل والتفسير، بالجهل المركب الفاحش غير متورعين من وسم من
خالفهم بأقبح الشتائم، والتعير والتبديع والتكفير ففرقوا أمة الإسلام
أى تفريق، وأخرجوا جل العامة عن سواء الطريق دون تدقيق أو
تحقيق، وكانت النتيجة لذلك ضعف الأمة، واستيلاء الكفار عليها،
وطمعهم في مكاسبها ومقدراتها، وهو أمر ظاهر للعيان دون الحاجة
إلى أى بيان ، فرأينا من الواجب على العلماء أن يقولوا كلمة الحق
في وجوه هؤلاء المتعلمين ﴿ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيى
عن بينة﴾ (الأنفال : ٤٢) والمرجعية لهم فى ذلك والفيصل هو تفسير

الراسخين فى العلم وتأويلهم، وشرح أقطاب أهل السنة، وتأويلهم
دون مذهب أهل الزيغ والاعتزال، ولا نحل أهل الحشو أو الخوارج
الذين اقتحموا موارد الضلال وردغات الخبال، قال تعالى ﴿ قل هذه
سبيلى ادعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعنى وسبحان الله وما أنا من
المشركين ﴾ (يوسف: ١٥٨) .

وسنحاول الشرح والتوضيح لمسائل هذا الباب حتى يتضح للعامه
والخاصة مذهب أهل السنة والجماعة فى هذه القضايا الدقيقة إن شاء
الله تعالى .

قواعد البحث فى المحكم والمتشابه

لقد جاء فى كتاب الإقتصاد بتصحيح قواعد الاعتقاد وهو مخطوط فى الجزء الأول منه هذا البيان .

إن من المعلوم من الدين بالضرورة وجوب الإيمان المطلق بكل ما جاء فى القرآن من المحكم أو المتشابه، فالكل من عند الله إلا ان طريقة التعامل مع المحكم هى الإيمان به جملة وتفصيلا على وجهه وظاهره دون تحريف أو تبديل تحت أى شعار من الشعارات .

وأما المتشابه فطريقه الإيمان به إجمالا دون الخوض فى تفاصيله إذ لا يستطيع العقل أن يهتدى إلى معناه الحقيقى تفصيلا، إلا بضرب من التأويل، وقد يصل الأمر فيه أى فى حمله على الظاهر إلى ما لا يليق بجلال الله تعالى .

ومن أجل ذلك اعتمد أهل السنة هذه القواعد وهى :-

أولا : التنزيه المطلق للحق تعالى عن مشابهة خلقه، لقوله تعالى ﴿ليس كمثله شىء وهو السميع البصير﴾ (الشورى : ١١) ولقوله ﴿ولم يكن له كفوا أحد﴾ (الإخلاص : ٤) .

وثانيا : التفويض فى المتشابه مع الإيمان به وطريق ذلك هو اعتقاد أن قراءته هى تفسيره، ولا يجوز لأحد أن يفسره بحسب ظاهره المؤدى إلى ما لا يجوز فى حق الله تعالى، ولذلك حكم أهل السنة على المبتدعة الذين يحكمون بحسب ظاهر المتشابه ويتكالبون على حمل المسلمين على هذا الاعتقاد الباطل بأنهم هم أهل الزيغ الذين أشار الله إليهم فى قوله تعالى : ﴿هو الذى أنزل عليك الكتاب منه

آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في
قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشبه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم
تأويله إلا الله، والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا
وما يذكر إلا أولوا الألباب ﴿ (آل عمران: ٧) .

وفى الحديث عن عائشة قالت : " تلا رسول الله ﷺ ﴿ هو الذى
أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر
متشابهات فأما الذين فى قلوبهم زيغ _ إلى قوله أولوا الالباب ﴾
فإذا رأيتم الذين يجادلون فيه فهم الذين عنى الله فاحذروهم " رواه
البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والدارمى
وعبد الرزاق وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن
المنذر وابن أبى حاتم وابن حبان والبيهقى فى دلائل النبوة من عدة
طرق ولفظ البخارى: فإذا رأيت الذين يبتغون ما تشابه منه، فأولئك
الذين سمى الله فاحذروهم، وفى لفظ لابن جرير: إذا رأيتم الذين
يتبعون ما تشابه منه، والذين يجادلون فيه فهم الذين عنى الله، فلا
تجالسوهم، ولهذه الأحاديث يمسك أهل السنة عن الخوض فى
المتشابه مع المبتدعة، فيظن المغرور منهم إنه غلب العلماء بباطله -
والأمر بخلاف ظنه ووهمه، لأن الشارع نهى عن الخوض فى هذه
الأمور إلا إذا أصبح الرد عليهم أمراً ضرورياً، فيجوز رد بدعتهم فى
مجلس يضم العلماء فقط دون عامة الناس وغوغائهم خوف الفتنة
عليهم وسنناقش الموضوع بأوسع من هذا فى محله ان شاء الله،
وإليك آراء العلماء فى هذا المجال .

ثم يجب أن تدرك أن العقيدة لا تثبت إلا بالكتاب والسنة الصحيحة التي تكاد شهرتها تصل إلى حد التواتر، أو الصحة التي لا يتطرق إليها الضعف، ذلك لأن العقيدة لا تثبت بالظن، بمعنى أننا لا نثبت لله وصفاً بالظن والإحتمال، وكذلك لا تثبت العقيدة بما ينقل عن آحاد الناس من غير الأحاديث المسندة سواء كانوا من التابعين أو ممن جاء بعدهم، وأما الصحابة فما نسبوه إلى رسول الله ﷺ فيقبل منهم بشرط صحة النقل وشرط كون الصحابي ليس ممن يأخذ عن مسلمة أهل الكتاب، لغلبة التشبيه على أهل الكتاب يهوداً أو نصارى ولذلك يعتبر العلماء إحتجاج بعض المجسمة بأقوال بعض الناس من متأخري المقلدة دون الرجوع إلى هذه القواعد من الخطأ الفاحش والضلال البين، وهو يؤكد كونهم حشوية، ويؤكد كونهم أبعد الناس عن اليقين، ولا يهولنك ما يكيلونه من الشتائم والسباب لمن خالفهم. فإن هذا من أقبح ما ورثوه من أسلافهم المجازفين .

وإنكار بعض غلاة مشبهة العصر لمذهب التفويض وادعائهم أن التفويض والتسليم ليس هو مذهب السلف فضلال ومكابرة باطلة ودعوى أن السلف يحملون المتشابه على ظاهره، فلم ينقل عن السلف وإنما نقل عن قلة من غلاة المنتسبين إلى المذهب الحنبلي ولقد أثبت عدد من الصادقين من أهل العلم حتى من أئمة الحنابلة كابن الجوزي، وابن عقيل وغيرهم أن الإمام أحمد رحمه الله برئ من تلك الآراء الممعة في التشبيه والمجازفة بتكفير المخالفين أو المؤولين، تأويلاً لا ترده العقيدة المبنية على أدلة الكتاب والسنة ولا ترده عقول الراسخين في العلم من حملة أمانة العلم والمعرفة .

عقيدة علماء الإسلام في التشابهات

قال العلامة الشيخ محمود خطاب السبكي إمام أهل السنة في كتابه «الدين الخالص» في حديثه عن التشابه : أما ما ورد من الآيات ، والأحاديث المشابهة ، فقد أجمع السلف والخلف رضى الله عنهم على أنها مصروفة عن ظاهرها ، لقوله تعالى : ﴿ قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ﴾ (الإخلاص : ١-٤) وقوله ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ (الشورى : ١١) (ثم اختلفوا) في بيان معانى تلك الآيات والأحاديث (فالسلف) يفوضون علم معانيها إليه تعالى . فيقولون إن الاستواء فى آية ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ (طه : ٥) لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى ، مع جزمهم بأنه جل جلاله يستحيل عليه الاستقرار على العرش أو اتصاله به أو جلوسه عليه ، لأنه تعالى إله قديم موصوف باستوائه على العرش قبل خلق العرش ، لأن القرآن الذى منه هذه الآية موجود قبل إيجاد العرش فكيف يعقل أنه تعالى استقر على عرش غير موجود ؟ ولما خلق الخلق لم يحتج إلى مكان يحل فيه ، بل هو غنى عنه . فهو تعالى لم يزل بالصفة التى كان عليها .

(والخلف) يقولون فيها : الاستواء معناه الاقتدار والتصرف أو نحو ذلك ، ومذهب السلف أسلم ، لأنه يحتمل أن الله عز وجل أراد معنى فى الآية غير ما فسرهما به الخلف .

(ووجه) صحة مذهب الخلف أنهم فسروا الآية بما يدل عليه اللفظ العربي ، والقرآن عربى (وحملهم) على التفسير المذكور ولم يفوضوا كما فوض السلف وجود المشبهة والمجسمة فى زمانهم زاعمين أن ظاهر الآيات يدل على أنه تعالى جسم ، ولم يفقهوا أنه مستحيل عليه عز وجل الجسمية والحلول فى الأمكنة وقد اغتر بعض العوام بقولهم ، فاعتقدوا أن الله تعالى جالس على العرش وحال فى السماء فكفروا والعياذ بالله تعالى ، والنفس أمارة بالسوء ، والشياطين تحسن لها ارتكاب ما تخلد به فى النار (فوجب) عليهم أن يبينوا للعامة معنى تلك الآيات والأحاديث المتشابهة - حسب مدلولات القرآن والأحاديث النبوية - بما يصح اتصاف الله تعالى به ، ليعرفوا الحق فيعملوا عليه ويتركوا الباطل وأهله فلا يكفرون . جزاهم الله تعالى خير الجزاء (وقد) نقل العلامة أحمد زروق عن أبى حامد أنه قال : لا خلاف فى وجوب التأويل عند تعين شبهة لا ترتفع إلا به أه .

(والحاصل) أن الخلف لم يخالفوا السلف فى الاعتقاد ، وإنما خالفوهم فى تفسير المتشابهة للمقتضى الذى حدث فى زمانهم دون زمان السلف كما علمت . بل اعتقادهم واحد ، وهو أن الآيات والأحاديث المتشابهات مصروفة عن ظاهرها الموهم تشبيهه تعالى بشيء من صفات الحوادث ، وأنه سبحانه وتعالى مخالف للحوادث ، فليس بجسم ، ولا جوهر ، ولا عرض ، ولا مستقر على عرش ، ولا فى سماء ولا يمر عليه زمان وليس له جهة ، إلى غير ذلك مما هو

من نعوت المخلوقين (فمن اعتقد) وصفه تعالى بشيء منها فهو كافر
بإجماع السلف والخلف . نسأل الله تعالى حسن الاعتقاد .
(ومنشأ وقوع) بعض الجهلة من أهل زماننا فى الكفر باعتقادهم
أن الله تعالى استقر على العرش ، وحل فى السماء ، وأنه فى جهة من
الجهات ، وأن له مكاناً ونحو ذلك مما هو من صفات المخلوق
(وجود) بعض مؤلفات لبعض من ينتسبون إلى العلم مال مؤلفوها
إلى أن الله سبحانه وتعالى جسم يشبه الحوادث يحل فى مكان ، وله
جهة ويتصف بالتحول والانتقال إلى غير ذلك من الضلال والإضلال .
تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً (واطلع) عليها من لا علم عنده
بأصول الدين الصحيحة فاعتقد أن ما ذكر فيها حق وعقائد صحيحة ،
وأعانه على ذلك الاعتقاد المكفر من كفر قبله بسبب هذا الاعتقاد
(ويقولون) لهم : هذه كتب أكابر العلماء المحققين .

وهذه العقيدة عقيدة السلف ، ومن لم يعتقد بها يكون كافراً
مخلداً فى النار معطلاً لصفات الله ، إلى غير ذلك من البهتان الفظيع
(ومن) جهلهم استدلالهم على دعواهم الباطلة أن الله تعالى استقر
على العرش ، بقول بعض السلف كمالك بن أنس رضى الله تعالى
عنه جواباً للسائل عن معنى ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ الاستواء
معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة وما
أظنك إلا ضالاً ثم أمر به فأخرج . ولا دليل فيها ، فإن معنى الاستواء
معلوم أنه مصرح به فى القرآن . وفى رواية تأتي للشافعى عن مالك
الاستواء مذكور وكيفيته مجهولة يعنى لا نعلم معناه ، لأنه لا يعلم

معنى التشابه إلا الله تعالى ، فهو ناطق بأنه لا يتعرض لبيان معناه لعدم علمه به . فكيف يدعى عليه أنه فسر الاستواء بالاستقرار والجلوس ؟ سبحانك هذا بهتان عظيم (والأدهى) دعوى هذه الشرذمة أن من لم يعتقد أن لله تعالى جهة ، وأنه فى مكان ، فهو كافر لإنكاره وجود الله عز وجل . ويقولون لمن حضرهم من العوام بسطاء العقول : إذا كان الله تعالى ليس فى جهة فوق ، ولا تحت ، ولا أمام ، ولا خلف ، ولا يمين ولا شمال ، فهو غير موجود . فيجب الكفر بالإله الذى لا جهة له ولا مكان .

(فهذه الدعوى) ناطقة بأنهم يعتقدون أن الله تعالى جسم كالأجسام شبيه بالحوادث ، وهو كفر صريح نعوذ بالله تعالى من الكفر وأهله (فقد) عكسوا الحقائق لانعكاس بصيرتهم وفضيع مركب جهلهم . قال الله تعالى ﴿ومن يضل الله فما له من هاد﴾ (الرعد : ٣٣) (إذ لو كانوا) يسمعون أو يعقلون وتأملوا قليلا (لعرفوا) أن (دعواهم) أن الإله القديم يتوقف وجوده على كونه فى جهة من الجهات ، وله مكان (صريحة) فى اعتقادهم عدم وجود الله سبحانه وتعالى لأنه لا مكان له ولا جهة ، مع أنه كان موجوداً قبل خلق الجهات والأمكنة ، وكان موجوداً ولاشياء معه كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم . وذلك من صفات الألوهية . كما أن الاحتياج إلى المكان والجهة من صفات الأجسام الحادثة .

(وكيف) يتوهم من عنده شائبة عقل أن وجود الإله القديم يتوقف على اتصافه بصفات المخلوق . إن هذا لمن أشنع الخبال

والبهتان (والأغرب) أنهم يعتقدون أنهم سلفيون وهم كاذبون وبربهم جاهلون .

(ومن خرافاتهم) دعواهم أن من لم يعتقد أن الله عز وجل جالس ، ومستقر على العرش أو فى السماء ، معطل لصفات الإله (مع العلم) الضرورى أن ذلك ليس من صفات الله تعالى ، بل هو ضد صفاته سبحانه وتعالى ، ناف للألوهية بالكلية كما علمت .

(وأما) السلف والخلف فإنهم مجمعون على ثبوت صفات الله تعالى الواردة فى الكتاب العزيز والسنة المحمدية . وإنما خلافهم فى تفويض معنى المتشابه وهو مذهب السلف . وفى بيان معناه وهو مذهب الخلف (قال الإمام) السلفى الجليل ابن كثير فى تفسيره ما نصه : أما قوله تعالى ﴿ ثم استوى على العرش ﴾ (الأعراف : ٥٤) . فللناس فى هذا المقام مقالات كثيرة جداً ليس هنا موضع بسطها . وإنما نسلك فى هذا المقام مذهب السلف الصالح مالك ، والأوزاعى ، والثورى ، والليث ابن سعد ، والشافعى ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهوية ، وغيرهم من أئمة المسلمين قديماً وحديثاً . وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ، ولا تشبيه ، ولا تعطيل ، والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفى عن الله تعالى فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه و ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ (الشورى : ١١) بل الأمر كما قاله الأئمة . منهم نعيم بن حماد الخزاعى شيخ البخارى قال : من شبه الله بخلقه كفر ، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر ، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه (فمن أثبت) لله

تعالى ما وردت به الآيات الصريحة ، والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلال الله تعالى (ونفى) عنه تعالى النقائص ، فقد سلك سبيل الهدى أه (وقال) العلامة إسماعيل حقى فى تفسيره روح البيان : من قال إن الله فى السماء ، إن أراد به المكان كفر. وإن أراد به الحكاية عما جاء فى ظاهر الأخبار لا يكفر ، لأنها مؤولة . والأذهان السليمة ، والعقول المستقيمة لا تفهم بحسب السليقة من مثل هذه التشبيهات إلا عين التنزيه أه (ولذا) لم يتعرض السلف لتأويل المتشابهات لكون العقول إذ ذاك كانت سليقة لا تفهم من المتشابه ، إلا تنزيه الله عز وجل عن صفات الحوادث (وتعرض) الخلف للتأويل لفساد عقول كثير من أهل زمانهم ففهموا من ظاهر المتشابهات أن الله سبحانه وتعالى جسم يحل فى العرش ، أو السماء ، أو الجهة . وقد تقدم التنبيه على ذلك (قال) فى روح البيان : يقال لمن قال إن لله تعالى مكاناً: أين كان قبل خلق هذه العوالم ؟ ألم يكن له وجود متحقق؟ فإن قالوا : لا فقد كفروا ، وإن قالوا بالحلول والانتقال ، فكذلك ، لأن الواجب لا يقارن الحادث ، إلا بالتأثير والفيض وظهور كمالاته ، لكن لا من حيث إنه حادث مطلقاً بل من حيث إن وجوده مستفاض منه ، فافهم أه قلت : الإفاضة هنا بمعنى الإيجاد والإختراع وليس الإفاضة بالمعنى الفلسفى فإنه باطل . (وقال) أيضاً : من يثبت له تعالى مكاناً فهو من المجسمة ، ومنهم جهلة المتصوفة القائلون بأنه تعالى فى كل مكان ، ومن يليهم من العلماء الزائغين عن الحق الخارجين عن طريق العقل والنقل والكشف أه. قلت : لأن القول بان

الله فى كل مكان مثل القول بأنه فى مكان من الامكنة كلها والله موجود قبل كل مكان أو زمان فاعتقاد حلوله فى كل مكان باطل لا يعتقده إلا جاهل أو كافر إلا الوجود العلمى فافهم .

(والعلماء) الزائغون عن الحق هم الذين ذمهم الله تعالى بقوله ﴿فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، وما يعلم تأويله إلا الله﴾ (آل عمران : ٧) . وأي فتنة أفضح من كونهم كفروا بالله تعالى لاعتقادهم أن الله تعالى جالس على العرش ، أو له مكان أو حل فى جهة زعماء منهم أن ظاهر الآيات والأحاديث يدل على ذلك ، وكفر بسببهم كثير من جهلة العوام ضعفاء العقول ، كما شاع وذاع فى كثير من البقاع فلا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

(وقال) البيضاوى فى تفسير قوله تعالى : ﴿ثم استوى على العرش﴾ (الأعراف : ٥٤) . إستوى أمره أو استولى ، وعن أصحابنا أن الاستواء على العرش صفة لله بلا كيف ، والمعنى أن له تعالى استواء على العرش على الوجه الذى عناه منزلها عن الاستقرار والتمكن أه . قلت : هذا هو معنى التفويض .

(وقال) العلامة الخطيب : الله تعالى لا يتصف بالأماكن والجهات والحدود ، لأنها صفات الأجسام ولأنه تعالى خلق الأمكنة وهو غير متحيز ، وكان فى أزله قبل خلق المكان والزمان ولا مكان له ولا زمان وهو الآن على ما عليه كان أه .

(وقال) العارف الصاوى فى تفسير قوله ﴿يخافون ربهم من

فوقهم ﴿ (النحل : ٥٠) ، المراد بالفوقية القهر لا الجهة لأنها مستحيلة عليه تعالى أه (وقال) الإمام القرطبي فى تفسير قوله تعالى ﴿ءامنتم من فى السماء﴾ (الملك : ١٦) : المراد بها توقيره وتنزيهه تعالى عن السفلى والسحت ، ووصفه بالعلو والعظمة لا بالأماكن والجهات والحدود ، لأنها من صفات الأجسام ، ولأنه خلق الأمكنة وهو غير محتاج إليها ، وكان فى أزله قبل خلق المكان والزمان ولا زمان ولا مكان وهو الآن على ما عليه كان أه .

(وقال) أبو حيان فى تفسيره : معتقد أهل الحق أن الله تعالى ليس بجسم ولا جارحة له ولا يشبه بشىء من خلقه ولا يكيف ولا يتحيز ولا تحله الحوادث أه .

(وقال) فى تفسير قوله تعالى ﴿وهو الله فى السموات وفى الأرض﴾ (الأنعام : ٣) . إنما ذهب أهل العلم إلى الخروج عن ظاهر ﴿فى السموات وفى الأرض﴾ لما قام عليه العقل من استحالة حلول الله تعالى فى الأماكن ، ومماسة الأجرام ومحاذاته لها وتحيزه فى جهة أه .

(وقال) الإمام النيسابورى فى تفسير قوله تعالى : ﴿ثم استوى على العرش﴾ (الأعراف : ٥٤) يقطع بكونه تعالى متعالياً عن المكان والجهة أه .

(وقال) عماد الدين الكندى فى تفسير قوله تعالى ﴿وهو الله فى السموات وفى الأرض﴾ حلول الله تعالى فى الأماكن مستحيل ، وكذلك مماسة الأجرام أو محاذاته لها ، أو تحيزه فى جهة ، لامتناع

جواز التغير عليه تبارك وتعالى ، وقد استقرت القواعد على أن الله تبارك وتعالى لا يجوز عليه الجهة ولا الظرفية أهـ . بتصرف (وقال) فى تفسير قوله تعالى ﴿ وهو القاهر فوق عباده ﴾ (الأنعام : ٦١) ، الفوقية تمثيل للقهر ، لا للقاهر وما أغبى الحشوية وأجمدهم حيث التزموا فوقية الجهة ، والجسمية فيمن يستحيل عليه ذلك . فما بالحشوية إلا مكايده المعقول ومكابرة المنقول أهـ .

(وقال) العلامة ابن العادل الدجى فى تفسير قوله تعالى ﴿ وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله ﴾ (الزخرف : ٨٤) قال ابن الخطيب : وهذه الآية من أدل الدلائل على أنه تعالى غير مستقر فى السماء ، لأنه تعالى بين فى هذه الآية أن نسبه بإلهية الأرض كنسبته بإلهية السماء . فلما كان إلهاً للأرض مع أنه غير مستقر فيها ، فكذلك وجب أن يكون إلهاً للسماء مع أنه لا يكون مستقراً فيها أهـ .

(وقال) فى تفسير قوله تعالى ﴿ وهو معكم ﴾ : لا بد فيه من التأويل . فإذا جوزنا التأويل فى موضع وجب تجويزه فى سائر المواضع أهـ فيجب التأويل فى آية ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ (طه : ٥) بصرفها عن ظاهرها . وهو الاستقرار والجلوس . وكذلك سائر التشابهات من الآيات والأحاديث .

(وقال) أيضاً فى فى تفسير قوله عز وجل ﴿ أممتم من فى السماء ﴾ قال ابن الخطيب : هذه الآية لا يمكن إجراؤها على ظاهرها باتفاق المسلمين ، لأن ذلك يقتضى إحاطة السماء به من جميع الجوانب ، فيكون أصغر منها . والعرش أكبر من السماء بكثير . فيكون

حقيراً بالنسبة إلى العرش وهو باطل بالاتفاق . ولأنه قال ﴿قل لمن ما في السموات والأرض ؟ قل لله﴾ (الأنعام: ١٣) . فلو كان فيهما لكان مالكا لنفسه . فالمعنى إما من في السماء عذابه ، وإما من في السماء سلطانه ومملكه وقدرته ، كما قال الله تعالى ﴿وهو الله في السموات وفي الأرض﴾ (الأنعام: ٣) فإن الشيء الواحد لا يكون دفعة في مكانين . والغرض من ذكر السماء تفخيم سلطان الله تعالى وتعظيم قدرته أه .

(وقال) الحافظ ابن حجر في شرح صحيح البخارى فى تفسير الاستواء على العرش : قالت المجسمة : معناه الاستقرار . وهو قول فاسد ، لأن الاستقرار من صفات الأجسام . ويلزم منه الحلول والتناهى وهو محال فى حق الله تعالى ولائق بالمخلوقات أه .

(وقال) العلامة النووى فى شرح صحيح مسلم : مذهب السلف فى أحاديث الصفات أنه يجب علينا أن نؤمن بها، ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى ، مع اعتقادنا أن الله ليس كمثله شىء ، وأنه منزه عن التجسم والانتقال والتحييز فى جهة وعن سائر صفات المخلوق أه .

(وقال) القاضي عياض : لا خلاف بين المسلمين قاطبة فقيهم ومحدثهم ومتكلمهم ومجتهدهم ومقلدهم ، أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى كقوله تعالى : ﴿أمنتم من فى السماء أن يخسف بكم الأرض﴾ ونحوه ليست على ظاهرها بل متأولة عند جميعهم أه .
(وقال) العلامة الأبى فى شرح صحيح مسلم قال القاضي عياض :

لم يختلف المسلمون في تأويل ما يوهم أنه تعالى في السماء كقوله تعالى ﴿ءأمنتم من في السماء﴾ وقد أطلق الشرع أنه القاهر فوق عباده ، وأنه استوى على العرش " فالتمسك " بالآية الجامعة للتنزيه الكلى الذى لا يصح فى العقل غيره وهى قوله تعالى ﴿ليس كمثله شىء﴾ " عصمة " لمن وفقه الله تعالى أه .

(وقال) العلامة أحمد زروق فى شرحه على رسالة ابن أبى زيد القيروانى قال أبو حامد : إنه تعالى مستو - على العرش على الوجه الذى قاله ، وبالمعنى الذى أراده - استواء منزهاً عن المماساة والاستقرار، والتمكن، والحلول، والانتقال، لا يحمله العرش بل العرش وحملته محمولون بمحض قدرته ومقهورون فى قبضته أه وهو مذهب السلف الصالح . ومنهم الأئمة المجتهدون، أبو حنيفة ومالك والشافعى وأحمد وغيرهم .

(وقال) العلامة الكبير الشيخ زين الدين الحنفى فى كتابه البحر الرائق شرح كنز الدقائق .

ويكفر " بقوله " يجوز أن يفعل الله فعلا لا حكمة فيه ، وبإثبات المكان لله تعالى فإن قال : الله فى السماء . فإن قصد حكاية ما جاء فى ظاهر الأخبار لا يكفر . وإن أراد المكان كفر . وإن لم يكن له نية، كفر عند الأكثر وهو الأصح . وعليه الفتوى .

(ب) " ويقوله " الله جلس للإنصاف، أو قام له وبوصفه تعالى بالفوق أو بالتحت أه بحذف .

(وقال) الإمام الشافعى فى كتابه الفقه الأكبر : فصل واعلموا أن

الباريء لا مكان، له والدليل عليه هو أن الله تعالى كان ولا مكان فخلق المكان وهو على صفته الأزلية كما كان قبل خلقه المكان. لا يجوز عليه التغيير في ذاته والتبديل في صفاته ، ولأن من له مكان وله تحت يكون متناهى الذات محدوداً. والمحدود مخلوق . تعالى الله عن ذلك . ولهذا المعنى استحال عليه الزوجة والولد ، لأن ذلك لا يتم إلا بالمباشرة، والاتصال والانفصال . فكذاك الزوجة والولد في صفته تعالى محال (فإن قيل) قال الله تعالى ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ (يقال) له إن هذه الآية من المتشابهة التي يحار في الجواب عنها وعن أمثالها من لا يريد التبخر في العلم ، أي يمر بها كما جاءت ولا يبحث عنها ولا يتكلم فيها ، لأنه لا يأمن الوقوع في الشبهة والورطة إذا لم يكن راسخاً في العلم . ويجب أن يعتقد في صفة الباريء ما ذكرناه . وأنه لا يحويه مكان ولا يجري عليه زمان منزه عن الحدود والنهايات، مستغن عن المكان والجهات ليس كمثله شيء . ويتخلص عن هذه المهالك (ولهذا) زجر مالك السائل حين سأله عن هذه الآية فقال : الاستواء مذكور وكيفيته مجهولة ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة . ثم قال : فإن عدت إلى مسألتك أمرت بضرب رقبتك . أعاذنا الله تعالى وإياكم من التشبيه أه كلام الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه . قلت : في صحة هذه الرواية نظر فإن المحفوظ عن الإمام مالك قد ذكرناه في محله وحتى نسبة كتاب الفقه الأكبر للشافعي فيها نظر. والله أعلم. (ونحوه) للإمام أبي حنيفة في الفقه الأكبر وشرحه (وقال) العلامة الجليل

سعد الدين التفتازانى فى كتابه تهذيب الكلام (والقول) بأنه تعالى جسم على صورة إنسان أو غيره وفى جهة العلو مماساً للعرش أو محاذياً له تمسكاً بأن كل موجود جسم أو جسمانى ومتحيز أو حال فيه ومتصل بالعالم أو منفصل عنه (جهالة) والنصوص مؤولة أه .
(قال) محشيه محمد وسيم : وأما ما تقرر فى فطرة العقلاء مع اختلاف آرائهم من التوجه إلى العلو فى الدعاء، ورفع الأيدي إلى السماء ، فليس من جهة اعتقادهم أنه فى تلك الجهة بل من جهة أن السماء قبلة الدعاء ، منها تتوقع الخيرات والبركات وهبوط الأنوار ونزول الأمطار المحيي للأقطار أه .

قلت : هذا كما قال وليس من الأدلة القطعية، وإنما هو من البراهين الخطابية التى لا يتأثر بها إلا العامة، ولقد شغف بالاستدلال بذلك كثير من المغرضين مثل استدلالهم بآراء العوام والكفار والأطفال فافهم .

(وقال) المحقق الدوانى على العقائد العضدية: ويستحيل عليه تعالى التحيز والجهة، ولا يصح عليه الحركة والانتقال أه (وقال) القدوة السنوسى فى عقيدة أهل التوحيد الكبرى : ومن هنا -يعنى من وجوب قدمه تعالى وبقائه- تعلم وجوب تنزهه تعالى عن أن يكون جرمًا، أو قائماً به، أو محاذياً له، أو فى جهة له، أو مرتسماً فى خياله ، لأن ذلك كله يوجب مماثلته للحوادث ، فيجب له ما وجب لها . وذلك يقدر فى وجوب قدمه وبقائه ، بل وفى كل وصف من أوصاف ألوهيته أه .

(وقال) العلامة الدسوقي في حاشيته على أم البراهين : إنه يستحيل عليه تعالى أن يكون له جهة ، لأن الجهات من عوارض الجسم والله تعالى يستحيل أن يكون جسماً أهـ (وقال) العلامة الهددى في شرحه على السنوسية : وكذا يستحيل عليه تعالى أن يكون في جهة ، لأنه لو كان في جهة لزم أن يكون متحيزاً أهـ

أي وكونه تعالى متحيزاً محال عليه عز وجل .

(وقال) العلامة الفخر الرازى في كتابه أساس التقديس : ظاهر قوله تعالى : ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾ (ق : ١٦) وقوله ﴿وهو معكم أينما كنتم﴾ (الحديد : ٤) وقوله : ﴿وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله﴾ (الزخرف : ٨٤) ينفى كونه مستقراً على العرش وليس تأويل هذه الآيات أولى من تأويل الآية التى تمسكوا بها يعنى ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ أهـ قلت : ونفى الإستقرار بمعنى الجلوس لا يعنى نفي الاستواء بمعناه الصحيح عند أهل السنة .

(وقال) أيضاً فى كتابه المذكور : إن الدلائل العقلية القاطعة التى قدمنا ذكرها تبطل كونه تعالى مختصاً بشيء من الجهات . وإذا ثبت هذا ظهر أنه ليس المراد من الإستواء الاستقرار . فوجب أن يكون المراد هو الاستيلاء والقهر ونفاذ القدرة وجريان الأحكام الإلهية ، وهذا مستقيم على قانون اللغة ، وتماه فيه قلت : وهذا هو رأى المتأخرين من أهل السنة من الأشاعرة ومن سلك فى الحجاج مسلكهم .

(وقال) العلامة جمال الدين عبد الرحمن بن الجوزى الحنبلى فى

كتابه " دفع شبهة التشبيه " : الحق سبحانه وتعالى لا يوصف بالتحيز ، لأنه لو كان متحيزاً لم يخل إما أن يكون ساكناً في حيزه أو متحركاً عنه ، ولا يجوز أن يوصف بحركة ولا سكون ولا اجتماع ولا افتراق ، ومن جاور أو باين فقد تنهى ذاتاً ، والتناهى إذا اختص بمقدار استدعى مخصصاً ، وكذا ينبغي أن يقال ليس بداخل في العالم وليس بخارج منه ، لأن الدخول والخروج من لوازم المتحيزات فهما كالحركة والسكون وسائر الأعراض التي تخص الأجرام أه .

(وقال) أيضاً : قال القاضي أبو يعلى في كتابه المعتمد : إن الله

عز وجل لا يوصف بالمكان أه .

(وقال) ومن الآيات قوله تعالى ﴿ ءَأَمْنَم مِّن فِى السَّمَآءِ ﴾

(تبارك : ١٦) قد ثبت قطعاً أن الآية ليست على ظاهرها ، لأن لفظة " فى " للظرفية . والحق سبحانه وتعالى غير مظروف . وإذا منع الحس أن ينصرف إلى مثل هذا بقى وصف العظيم بما هو عظيم عند الخلق أه .

(وقال) أيضاً : من زعم أن الله سبحانه وتعالى يتصف بالانتقال

والتحول ، فهو لا يعرف ربه تعالى . ومن نسب هذا إلى الإمام أحمد فقد كذب أه .

(وقال) المحقق الجليل على القارى فى شرح المشكاة : قال جمع

من السلف والخلف : إن معتقد الجهة كافر كما صرح به العراقى وقال إنه قول لأبى حنيفة ومالك والشافعى والأشعرى والباقلانى أه . ومحل الخلاف فى كفره إن اعتقد جهة العلو لله تعالى مع اعتقاد أنه

تعالى لا مكان له ولا تحيز ولا اتصال بعرش ولا سماء ولا غيرهما
من الحوادث ، وإلا فهو كافر بإجماع عقلاء المسلمين .
(وجملة القول) أن الأدلة القطعية والبراهين النقلية ناطقة بأنه
تعالى ليس له جهة ، وليس في جهة ، وليس جالسا على العرش
ولا حالا في السماء ولا غيرها ، ولا يتصف بالتحول والانتقال ،
وليس جسما ولا جوهرأ ولا عرضا ، ولا غير ذلك من صفات
الحوادث .

تنبيه : يجب أن تعلم ان الحكم بان الله تعالى استوى على العرش
لا يقتضى الحكم عليه بالجلوس ، والاستقرار ومن قاس ذلك بمعنى
الاستواء فى قوله تعالى : ﴿ لتستووا على ظهوره ثم تذكروا نعمة
ربكم إذا استويتم عليه وتقولوا سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له
مقرنين ﴾ (الزخرف : ١٣) . فقد شبه وجسم وكل من رأته سوى
بين المعنى فى هذه الآية والمعنى فى قوله تعالى : ﴿ الرحمن على
العرش استوى ﴾ (طه : ٥) ايضا فقد شبه ما ينسب إلى الله تعالى بما
ينسب إلى البشر ومهما دافع عن رأيه أو غالط بقوله إنه لا يريد
التشبيه ، فهو مكابرة لا قيمة لها فى العلم فإنه يكفى ان يشبه استواء
الخالق باستواء مخلوق على مخلوق مثله ، وهذا الاستدلال كثير فى
كلام المشبهة ويحسبون أنهم على شىء والحقيقة انهم ليسوا إلا على
الضلال المبين . أهـ

وأخرج البيهقي بسند جيد عن عبد الله بن وهب قال كنا عند
مالك فدخل رجل فقال : يا أبا عبد الله ﴿ الرحمن على العرش

استوى ﴿ كيف استوى ؟ فأطرق مالك فأخذته الرخصاء ثم رفع رأسه فقال : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ كما وصف به نفسه ولا يقال كيف ، وكيف عنه مرفوع ، وما أراك إلا صاحب بدعة أخرجوه " ومن طريق يحيى بن يحيى عن مالك نحو المنقول عن أم سلمة لكن قال فيه " والإقرار به واجب ، والسؤال عنه بدعة " وأخرج البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي قال : كان سفيان الثوري وشعبة ، وحماد بن زيد ، وحماد بن سلمة وشريك ، وأبو عوانة لا يحددون ، ولا يشبهون ويروون هذه الأحاديث ، ولا يقولون كيف ، قال أبو داود وهو قولنا ، قال البيهقي وعلى هذا مضى أكابرنا وأسند اللالكائي عن محمد بن الحسن الشيباني قال : اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن وبالأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب من غير تشبيه ولا تفسير ، فمن فسر شيئاً منها وقال بقول جهم فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه وفارق الجماعة ، لأنه وصف الرب بصفة لا شيء ، ومن طريق الوليد بن مسلم سألت الأوزاعي ومالكاً والثوري والليث بن سعد عن الأحاديث التي فيها الصفة فقالوا : أمروها كما جاءت بلا كيف " وأخرج ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن يونس بن عبد الأعلى سمعت الشافعي يقول : لله أسماء وصفات لا يسع أحداً ردها ، ومن خالف بعد ثبوت الحججة عليه فقد كفر ، وأما قبل قيام الحججة فإنه يعذر بالجهل لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الروية والفكر ، فنبت هذه الصفات ونفى عنه التشبيه كما نفى عن نفسه ،

فقال ﴿ليس كمثله شيء﴾ وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الحواري عن سفيان بن عيينة قال "كل ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عنه" ومن طريق أبي بكر الضبعي قال : مذهب أهل السنة في قوله ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ قال بلا كيف والآثار فيه عن السلف كثيرة ، وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل ، وقال الترمذي في الجامع عقب حديث أبي هريرة في النزول وهو على العرش كما وصف به نفسه في كتابه ، كذا قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبهه من الصفات ، وقال في باب فضل الصدقة قد ثبتت هذه الروايات فنؤمن بها ولا نتوهم ولا يقال كيف ، كذا جاء عن مالك وابن عيينة وابن المبارك أنهم أمروها بلا كيف، وهذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة، وأما الجهمية فأنكروها، وقالوا هذا تشبيه، وقال إسحق بن راهويه إنما يكون التشبيه لو قيل: يد كيد وسمع كسمع ، وقال في تفسير المائدة قال الأئمة نؤمن بهذه الأحاديث من غير تفسير ، منهم الثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك وقال ابن عبد البر أهل السنة مجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة ، ولم يكتفوا شيئاً منها ، وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فقالوا من أقر بها فهو مشبه فسامهم من أقر بها معطلة ، وقال إمام الحرمين في الرسالة النظامية اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر فرأى بعضهم تأويلها والتزم ذلك في آي الكتاب، وما يصح من السنن، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض

معانيها إلى الله تعالى ، والذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقيدة اتباع سلف الأمة للدليل القاطع على أن إجماع الأمة حجة فلو كان تأويل هذه الظواهر حتماً لأوشك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة ، وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل ، كان ذلك هو الوجه المتبع انتهى ، وقد تقدم النقل عن أهل العصر الثالث وهم فقهاء الأمصار كالثوري والأوزاعي ومالك والليث ومن عاصرهم ، وكذا من أخذ عنهم من الأئمة ، فكيف لا يوثق بما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة ، وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة ، وقسم بعضهم أقوال الناس في هذا الباب إلى ستة أقوال قولان لمن يجريها على ظاهرها أحدهما من يعتقد أنها من جنس صفات المخلوقين ، وهم المشبهة ويتفرع من قولهم عدة آراء ، والثاني من ينفي عنها شبه صفة المخلوقين لأن ذات الله لا تشبه الذوات فصفاته لا تشبه الصفات ، فإن صفات كل موصوف تناسب ذاته وتلائم حقيقته وقولان لمن يثبت كونها صفة ولكن لا يجريها على ظاهرها ، أحدهما يقول لا نؤول شيئاً منها بل نقول الله أعلم بمراده ، والآخر يؤول فيقول معنى الاستواء الاستيلاء ، واليد القدرة ونحو ذلك ، وقولان لمن لا يجزم بأنها صفة أحدهما يقول يجوز أن تكون صفة وظاهرها غير مراد ، ويجوز أن لا تكون صفة ، والآخر يقول لا يخاض في شيء من هذا بل يجب الإيمان به لأنه من المتشابه الذي لا يدرك معناه . انتهى (ج ١٣ ص ٤١٧ - ٤١٦) .

ولقد توالفت فتاوى علماء الإسلام من أهل السنة على اختلاف

مذاهبهم على استنكار عقيدة التجسيم، والمكان في حق الباري جل
وعلا وهذه العقيدة الخطيرة والخبيثة في آن واحد إنتشرت انتشار النار
في الهشيم في أكثر بلدان المسلمين في هذا العصر الذي تزعم فيه
أهل الجهل والزيغ ممن اسلموا قيادهم إلى للشيطان بسبب كثرة الدعاة
إليها وبسبب جهل العامة بعقائد المبتدعة من الخوارج والكرامية
والجهمية والمعتزلة والمشبهة والمعطلة .

فتوى الشيخ سليم البشرى شيخ الأزهر

وممن أفتى فى هذا الموضوع بإسهاب أحد مشائخ الأزهر العلامة الشيخ سليم البشرى رحمه الله، وقطع بأن من اعتقد الجهة لله تعالى مع التجسيم فهو كافر، ومن اعتقدها مع التنزيه، فهو فاسد العقيدة ضال فيها قال فى رسالة بعث بها إلى الشيخ الفاضل أحمد على بدر بيلصفورة : قد أرسلتم بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٢٢٥ هـ مكتوباً مصحوباً بسؤال عن حكم من يعتقد ثبوت الجهة له تعالى ، فحررنا لكم الجواب الآتى وفيه الكفاية لمن اتبع الحق وأنصف : إعلم أن مذهب الفرقة الناجية، وما عليه أجمع السنيون أن الله تعالى منزّه عن مشابهة الحوادث مخالف لها فى جميع سمات الحدوث، ومن ذلك تنزّهه عن الجهة والمكان كما دلت على ذلك البراهين القطعية، فإن كونه فى جهة يستلزم قدم الجهة أو المكان وهما من العالم - وهو ما سوى الله تعالى - وقد قام البرهان القاطع على حدوث كل ما سوى الله تعالى بإجماع من أثبت الجهة ومن نفاها، ولأن المتمكن يستحيل وجود ذاته بدون المكان مع أن المكان يمكن وجوده بدون المتمكن لجواز الخلاء، فيلزم إمكان الواجب ووجوب الممكن وكلاهما باطل، ولأنه لو تحيز لكان جوهرًا لاستحالة كونه عرضاً ولو كان جوهرًا فإما أن ينقسم، وإما ألا ينقسم وكلاهما باطل فإن غير المنقسم هو الجزء الذي لا يتجزأ وهو أحقر الأشياء - تعالى الله عن

ذلك علواً كبيراً - والمنقسم جسم وهو مركب، والتركيب ينافى
 الوجود الذاتى فيكون المركب ممكناً يحتاج إلى علة مؤثرة، وقد ثبت
 بالبرهان القاطع أنه تعالى واجب الوجود لذاته غنى عن كل ما سواه
 مفتقر إليه كل ما عداه سبحانه ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع
 البصير﴾ هذا وقد خذل الله أقواماً أغواهم الشيطان وأذلهم اتبعوا
 أهواءهم وتمسكوا بما لا يجدي فاعتقدوا ثبوت الجهة تعالى الله عن
 ذلك علواً كبيراً، واتفقوا على أنها جهة فوق إلا أنهم اختلفوا (فمنهم)
 من اعتقد أنه جسم مماس للسطح الأعلى من العرش، وبه قال الكرامية
 واليهود وهؤلاء لا نزاع فى كفرهم (ومنهم) من أثبت الجهة مع
 التنزيه، وأن كونه فيها ليس ككون الأجسام وهؤلاء ضلال فاسق فى
 عقيدتهم وإطلاقهم على الله ما لم يأذن به الشارع، ولا مرية أن
 فاسق العقيدة أقبح وأشنع من فاسق الجارحة بكثير سيما من كان
 داعية أو مقتدى به (ومن نسب) إليه القول بالجهة من المتأخرين أحمد
 ابن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحنبلى وقد انتدب بعض
 تلامذته للذب عنه وتبرئته مما نسب إليه وساق له عبارات أوضح
 معناها وأبان غلط الناس فى فهم مراده واستشهد بعبارات له أخرى
 صريحة فى دفع التهمة عنه، وأنه لم يخرج عما عليه الإجماع وذلك
 هو المظنون بالرجل لجلالة قدره ورسوخ قدمه. وما تمسك به
 المخالفون القائلون بالجهة أمور واهية وهمية لا تصلح أدلة عقلية ولا
 نقلية قد أبطلها العلماء بما لا مزيد عليه، وما تمسكوا به ظواهر آيات
 وأحاديث موهمة كقوله تعالى ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ وقوله

﴿إليه يصعد الكلم الطيب﴾ وقوله ﴿تعرج الملائكة والروح إليه﴾ وقوله ﴿أمنتهم من في السماء أن يخسف بكم الأرض﴾ وقوله ﴿وهو القاهر فوق عباده﴾ وكحديث "إنه تعالى ينزل إلى سماء الدنيا كل ليلة فيقول : هل من تائب فأتوب عليه ؟ هل من مستغفر فأغفر له؟" وكقوله للجارية الخرساء أين الله " فأشارت في السماء " حيث سأل بأين التي للمكان ولم ينكر عليها الإشارة إلى السماء بل قال : إنها مؤمنة (ومثل) هذه يجاب عنها بأنها ظواهر ظنية لا تعارض الأدلة القطعية اليقينية الدالة على انتفاء المكان والجهة . فيجب تأويلها وحملها على محامل صحيحة، لا تأباها الدلائل والنصوص الشرعية، إما تأويلا إجماليا بلا تعيين للمراد منها كما هو مذهب الخلف كقولهم : إن الاستواء بمعنى الاستيلاء كما في قول القائل :

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهبraq

وصعود الكلم الطيب إليه قبوله إياه ورضاه به لأن الكلم عرض يستحيل صعوده، وقوله من في السماء أى أمره وسلطانه أو ملك من ملائكته موكل بالعذاب، وعروج الملائكة والروح إليه صعودهم إلى مكان يتقرب إليه فيه، وقوله : فوق عباده أى بالقدرة والغلبة فإن كل من قهر غيره وغلبه فهو فوقه أى عال عليه بالقهر والغلبة كما يقال : أمر فلان فوق فلان أى أنه أقدر منه وأغلب . ونزوله إلى السماء محمول على لطفه ورحمته وعدم المعاملة بما يستدعيه علو رتبته وعظم شأنه على سبيل التمثيل، وخص الليل لأنه مظنة الخلوة والخضوع وحضور القلب، وسؤاله للجارية (بأين) استكشاف لما يظن

به اعتقاده من أينية المعبود كما يعتقد الوثنيون . فلما أشارت إلى السماء فهم أنها أرادت خالق السماء فاستبان أنها ليست وثنية وحكم بإيمانها . وقد بسط العلماء في مطولاتهم تأويل كل ما ورد من أمثال ذلك ، عملاً بالقطعي وحملًا للظني عليه فجزاهم الله عن الدين وأهله خير الجزاء ، ومن العجيب أن يدع مسلم قول جماعة المسلمين وأئمتهم ويتمشدد بترهات المبتدعين وضلالتهم أما سمع قول الله تعالى ﴿ومن يشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ماتولى ونصله جهنم وساءت مصيراً﴾ فليتب إلى الله تعالى من تلتخ بشيء من هذه القاذورات ولا يتبع خطوات الشيطان فإنه يأمر بالفحشاء والمنكر ولا يحملنه العناد على التماذى والإصرار عليه ، فإن الرجوع إلى الصواب عين الصواب والتماذى على الباطل يفضى إلى أشد العذاب ، ومن يضل فلن تجد له ولياً مرشداً " نسأل الله تعالى أن يهدينا جميعاً سواء السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . انتهى (ج ١ ص ٣٨ - ٤١) هامش كتاب الدين الخالص .

تنبيه : قول الشيخ ان ابن تيمية برىء من اعتقاد الجهة الخ فغير صحيح فالمنقول فى كتب الرجل كلها تقريباً يدل على اعتقاده الجهة والتحيز كما تراه فى كتابنا (الإقتصاد فى تصحيح قواعد الاعتقاد) الذى هذه الرسالة تعتبر من بعض أبحاثه غفر الله لنا وله آمين .

تفسير المتشابه بدعة منكرة

إن تفسير المتشابه وحمله على ظاهره بدعة منكرة لم تؤثر عن سلف الأمة الصالح، قال الأستاذ وهبي سليمان غاوجي الألباني أجزل الله مثوبته في مقدمة إيضاح الدليل : السلف هم العلماء العدول الوارثون عن رسول الله صلي الله عليه وسلم الحقائق والمعارف والعقائد، ويمكن أن يقال : هم السادة الأخيار إلي نهاية المائة الثالثة من الهجرة النبوية الشريفة المباركة - وأنتهي إليه - تقريبا دور تدوين الحديث الشريف والكلام علي رجاله قال وأعني بأولئك السادة الأخيار: كبار الأئمة الفقهاء والمحدثين، والأصوليين، والمفسرين، وأمثالهم من علماء الإسلام، وتلامذتهم، واتباعهم في عصرهم، ومن بعدهم وعليه الكثير من العلماء، واتباعهم إلي يومنا هذا وإلي ما شاء الله تعالى " أه .

قلت: هذا كلام جيد ولاحظ الفرق بينه وبين كلام صاحب الشرح الجديد وقد قدمناه في مبحث السلف والخلف إنتهي ثم قال : السلف الصالح في حق صفات الله تعالى طائفتان : من آمن بما جاء من عند الله تعالى وصح عن رسول الله ﷺ في حق صفات الله تعالى وإمراره علي ما جاء واعتبار فهمه، هو قراءته وعدم الخوض فيه بشيء من الكلام قط .

قال محمد بن الحسن الشيباني تلميذ الإمام أبي حنيفة رحمهما الله تعالى اتفق الفقهاء كلهم من الشرق إلي الغرب علي الإيمان بالصفات

من غير تفسير ، ولا تشبيه وقال : ما وصف الله تعالى به نفسه فقراءته
تفسيره : ذكره اللالكائي في شرح السنة .

وذكر البيهقي بسنده إلي اسحاق بن موسى الأنصاري قال سمعت
سفيان بن عيينة يقول : ما وصف الله تبارك وتعالى به نفسه في كتابه
فقراءته تفسيره ، ليس لأحد أن يفسره بالعربية ، ولا بالفارسية ولما
سئل الإمام أحمد رحمه الله تعالى عن حديث الرؤية والنزول ونحو
ذلك قال : نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معني " إنتهي شرح
السنة للالكائي " قلت وكذلك لا يجوز تفسيرها باللغات الإفريقية
والآسيوية القريبة إلي اللغة العربية كلغة هوسا ، والسواحيلية أو الأردية
لاستعمالها في المسائل العلمية لدي علماء تلك البلاد أهـ .

قال : عبد الله بن وهب كنا عند مالك بن أنس رحمه الله تعالى
فدخل عليه رجل فقال : يا أبا عبد الله ﴿الرحمن علي العرش
استوى﴾ (طه : ٥) كيف استواؤه ؟ قال : فأطرق مالك وأخذته
الرحضاء ثم رفع رأسه فقال : ﴿الرحمن علي العرش استوى﴾ كما
وصف نفسه ، ولا يقال كيف ، وكيف عنه مرفوع وأنت رجل سوء
صاحب بدعة ، أخرجوه .

وفي لفظ له رحمه الله تعالى بطريق يحيى بن يحيى فالإستواء غير
مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه
بدعة ، وما أراك إلا مبتدعا ، فأمر به فأخرج .

وروي ذلك عن ربيعة الرأي أستاذ مالك رحمهما الله تعالى ،
فقال عبد الله بن صالح ابن مسلم : سئل ربيعة الرأي عن قول الله

تبارك وتعالى : ﴿الرحمن علي العرش استوى﴾ (طه : ٥) . كيف استوي ؟ قال : كيف مجهول ، والاستواء غير معقول ، ويجب علي وعليك الإيمان بذلك كله قلت : الإيمان به غير حمله علي ظاهره وكل من فسر فقد ضل سواء السبيل واتبع غير سبيل المؤمنين من السلف الراشدين .

قال البيهقي : أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ قال : هذه نسخة الكتاب الذي أملاه الشيخ أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب في مذهب أهل السنة ، فيما جري بين محمد بن إسحاق بن خزيمة وبين أصحابه فذكرها ، وذكر فيها ﴿الرحمن علي العرش استوى﴾ بلا كيف ، والآثار عن السلف في هذا كثيرة ، وعلي هذه الطريقة يدل مذهب الشافعي رحمه الله تعالى ، وإليها ذهب أحمد بن حنبل ، والحسين بن الفضل البجلي ، ومن المتأخرين أبو سليمان الخطابي . . . الخ .

وقال الإمام البغوي في شرح السنة : أهل السنة يقولون الاستواء علي العرش صفة أي تضاف إلي - الله تعالى بلا كيف ، يجب علي الرجل الإيمان به ويكل العلم فيه إلي الله عز وجل ، وذكر خبر الإمام مالك رحمه الله تعالى .

سئل الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى في حديث النزول فقال : ينزل بلا كيف كذا في الأسماء والصفات (ص ٤٥٦) .

قال الإمام أبو جعفر الطحاوي في (بيان مذهب أهل السنة والجماعة) : ونقول إن الله تعالى يغضب ويرضي وليس كأحد من

صفات الوري قال شارحه الشيخ عبد الغني الميداني - صاحب اللباب في شرح الكتاب في الفقه الحنفي - رحمه الله تعالى : لأنه تعالى منفرد بصفاته لذاته ، فكما لا تشبه ذاته الذوات ، فصفاته لا تشبه الصفات ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ (الشوري : ١١) ولا يؤولان بأن المراد بغضبه ورضاه إرادة الانتقام ومشية الإنعام ، أو المراد غايتهما من النعمة أو النعمة ، قال فخر الإسلام الإمام البزدوي علي بن محمد - صاحب (المبسوط) في الفقه الحنفي ويقع في (٣٠) جزءاً وهو مطبوع - في أصوله : إثبات اليد والوجه حق عندنا ، لكنه معلوم بأصله متشابه بوصفه ، ولا يجوز إبطال الأصل بالعجز عن درك الوصف ، وإنما ضلت المعتزلة من هذا الوجه ، فإنهم ردوا الأصول لجهلهم بالصفات علي وجه المعقول ، فصاروا معطلة ، ثم قال : وأهل السنة والجماعة أثبتوا ما هو الأصل المعلوم بالنص ، أي الآيات القطعية والدلالات اليقينية ، وتوقفوا فيما هو من المتشابه ، وهو الكيفية ، ولم يجوزوا الاشتغال بطلب ذلك ، كما وصف الله تعالى الراسخين في العلم فقال ﴿ يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب ﴾ (آل عمران : ٧) أهـ .

وقال الشيخ علاء الدين بن محمد بن عابدين - صاحب حاشية ابن عابدين علي الدر المختار - رحمهما الله تعالى في بحث المتشابهات من كلام الله تعالى ومن هذا القبيل الإيمان بحقائق معاني ما ورد من الآيات والأحاديث المتشابهات كقوله تعالى : ﴿ الرحمن علي العرش استوي ﴾ و ﴿ يد الله فوق أيديهم ﴾ (الفتح : ١٠) وقوله

عليه الصلاة والسلام : " ينزل ربنا كل ليلة إلي سماء الدنيا " الحديث ما ظاهره يفهم أن الله تعالى له مكان وجارحة ، فإن السلف كانوا يؤمنون بجميع ذلك علي المعني الذي أراد الله تعالى وأراد رسوله صلي الله عليه وسلم من غير أن تطالبهم أنفسهم بفهم حقيقة شيء من ذلك حتي يطلعهم الله تعالى عليه أهـ

ثم قال : وقال المحقق المتقن الشيخ شعيب الأرنؤوط - محقق سير أعلام النبلاء للذهبي ، وشرح السنة للبغوي ، وزاد المسير لابن الجوزي وغيرها - في مقدمة (أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات) للشيخ مرعي بن يوسف الحنبلي ، ولا بد لي من التنويه علي أن مذهب السلف لا يضره أن يكون بعض المنتسبين إليه قد أثبتوا خطأ صفات لله تعالى اعتماداً علي أحاديث ضعيفة واهية ، التبس عليهم أمرها ، لأنهم ليسوا من أهل الشأن ، فإن صنيعهم هذا لا علاقة له بصحة وسلامة المنهج الذي انتهى إليه السلف فما كان من هذا القبيل مما هو منشور في بعض الكتب يرد ولا يقبل ، ويتبع في ذلك القاعدة العامة في هذا الباب وغيره في الاعتماد علي ما صح من الأحاديث ورد ما سواه، أهـ .

قلت : وما نسب إلي ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في قوله تعالى : ﴿ ثم استوي علي العرش ﴾ استقر علي العرش ، وقد امتلأ به ، أو صعد إليه ، أو استوت عنده الخلائق ، وما إلي ذلك ، فذلك من رواية أبي صالح ومحمد بن مروان الكلبي ، قال البيهقي : كلهم متروك عند أهل العلم بالحديث ، لا يحتجون بشيء من رواياتهم

لكثرة المناكير فيها ، وظهور الكذب منهم في رواياتهم ، ونقل عن حبيب بن أبي ثابت كنا نسميه (دروغ زن) ، يعني أبا صالح مولي أم هانيء ، وذكره بسنده إلي علي بن المديني قال : سمعت يحيي بن سعيد القطان يحدث عن سفيان قال : قال الكلبي : قال لي أبو صالح : كل ما حدثك كذب .

وعن سفيان عن الكلبي قال : قال لي أبو صالح : انظر كل شيء رويت عني عن ابن عباس رضي الله عنهما فلا تروه .
وقال أبو معاوية : قلنا للكلبي بين لنا ما سمعت من أبي صالح وما هو قولك ، فإذا الأمر عنده قليل .

وقال يحيي بن معين : الكلبي ليس بشيء ، وقال الإمام البخاري : محمد بن مروان الكلبي الكوفي صاحب أبي صالح سكتوا عنه ولا يكتب حديثه ألبته قلت : وكيف يجوز أن تكون مثل هذه الأقاويل صحيحة عن ابن عباس رضي الله عنهما ثم لا يرويهما ولا يعرفها أحد من أصحابه الأثبات مع شدة الحاجة إلي معرفتها ، وما تفرد به الكلبي وأمثاله يوجب الحد - لله تعالى - والحد يوجب الحدث ، لحاجة الحد إلي حاد خصه به ، والباري قديم لم يزل ، وقد علم المشتغلون بالتفسير والحديث أن ابن عباس رضي الله عنهما ، هو أكثر من افتري عليه من أقاويل في التفسير والحديث ، ولعل ذلك كان لمكانته رضي الله عنه من رسول الله صلي الله عليه وسلم ودعائه له : أن يفقهه الله في الدين ويعلمه التأويل ، ولكونه ابن عم رسول الله ﷺ ، وإنك لتجد له تفاسير عدة في آية واحدة ، وتجد فيها تنافراً وتعارضاً ،

ولا حول ولا قوة إلا بالله، ألا ليت من يعد رسالة دكتوراه أن يكتب في ابن عباس رضي الله عنه وجوانبه العظيمة في العلوم ، ويمحص تمحيصاً ما روي عنه من أقوال في التفسير ، وفي الاعتقاد ، وأحاديث في ذلك وذاك .

وظهر من قال بغير دليل من الكتاب والسنة : إن الله تعالى استوي بذاته فوق العرش بدلاً من ﴿استوي علي العرش﴾ الثابت بنص القرآن الكريم ، وإن الله بائن من خلقه قال الإمام الكوثري رحمه الله تعالى ولفظ : بائن من خلقه لم يرد في كتاب ولا سنة ، وإنما أطلق من أطلق من السلف بمعنى نفي الممازجة رداً علي جهم ، لا بمعنى الابتعاد بالمسافة ، تعالى الله عن ذلك ، كما صرح بذلك في الأسماء والصفات وأما لفظ فوق العرش فلم يرد مرفوعاً إلا في بعض طرق حديث الأوعال من رواية ابن منده في التوحيد ، وعبد الله بن عميرة في سنده مجهول الحال، ولم يدرك الأحنف ، فضلاً عن العباس " ثم ذكر ما يلي عن ناصر الدين الألباني في مقدمة مختصر كتاب العلو للإمام الذهبي - بعد كلام - : ومن هذا العرض تبين أن هاتين اللفظتين (بذاته ، بائن) لم تكونا معروفتين في عهد الصحابة رضوان الله عليهم - قلت : ولا في عهد التابعين - ولكن لما ابتدع جهم وأتباعه القول بأن الله في كل مكان اقتضي ضرورة البيان أن يتلفظ هؤلاء الأئمة الأعلام بلفظ (بائن) دون أن ينكره أحد منهم أهـ . أي من أولئك الذين أحذقوا قلت : لقد رأي أولئك - ودون دليل - أن سبيل الرد علي جهم الذي حكم عليه

بالكفر وقتل عليه والحمد لله ، هو التلفظ بما يوهم التشبيه والتجسيم في حق الله تعالى ، والحلول في مكان ، فقالوا : مستو بذاته ، وبائن عن خلقه ، فدفعوا تعطيل الجهم وتأويله : بشيء قريب غير بعيد من حيث اللفظ من تجسيم محمد بن كرام السجستاني ، حتي ظهروا كأنهم أوصياء علي الله تعالى ، يضيفون إليه ما شاءوا من الألقاب حرصاً علي التوحيد ألا ليتهم سكتوا نزهوا ، وفوضوا كما فعل السلف ، وسيأتي بيان هذا .

ولقد تقدم قول التابعي الجليل أبي حنيفة رحمه الله تعالى : لا ينبغي لأحد أن ينطق في الله تعالى بشيء من ذاته ، ولكن يصفه بما وصف سبحانه به نفسه ، ولا يقول فيه برأيه شيئاً .

وقال إمام الحرمين رحمه الله تعالى : أجمع المسلمون علي منع تقدير صفة مجتهد فيها - لله عز وجل - لا يتوصل فيها إلي قطع بعقل أو سمع ، وأجمع المحققون علي أن الظواهر يصح تخصيصها أو تركها بما لا يقطع به من أخبار الآحاد والأقيسة ، وما يترك بما لا يقطع به كيف يقطع به؟! انتهى : قلت : لقد اتضح من هذه النقول :

١- أن تتبع المشابه بدعة .

٢- والسؤال عنه بدعة .

٣- وتفسيره بحسب ظاهر الألفاظ اللغوية بدعة .

٤- واعتقاد هذا الظاهر دون تنزيه بدعة مكفرة بل هي الكفر بعينه

٥- ودعوة العامة إلى اعتقاد تلك الظواهر بدعة قبيحة ومنكر يجب

علي ولاية الأمر التنكيل بمن يتعاطى ذلك وهو ضلال وإضلال كما

عامل عمر صبيغاً بل يجب أن يكون أشد .

والسنة: هي الإيمان بالمتشابه وتسليم معرفة حقيقة معناه لله تبارك وتعالى ، وتجنب الخوض في ذلك بين العامة لقول الله تعالى ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ، وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (آل عمران: ٧) .

قلت : لقد استغربت كثيراً للجرأة التي يتعامل بها بعض المعاصرين مع الأمة الإسلامية في فهم أحاديث الصفات، وهو امر غريب فقد وقفت على كلام للألباني في سلسلة أحاديثه الصحيحة، عند كلامه على حديث الضحك المروي عن أبي موسى الأشعري وأبي هريرة رضي الله عن الجميع قال : «واعلم أن هذا الحديث كغيره من أحاديث الصفات - يجب إمرأه على (ظاهره) دون تعطيل أو تشبيه كما هو مذهب السلف- كذا قال . وليس مذهبهم التفويض كما يزعم الكوثري وأمثاله من المعطلة كما شرحه ابن تيمية في رسالته التدمرية ، والتفويض بزعمهم إمرار النصوص بدون فهم مع الإيمان بألفاظها ، قال ولازم ذلك نسبة الجهل إلى السلف بأعز شيء لديهم وأقدسها وهو أسماء الله وصفاته . انتهى (ج ٢ ص ٣٨٥ رقم ٧٥٦) .

أنظر رحمك الله إلى هذا التحريف وعدم الصدق في النقل عن السلف عياداً بالله ، فكلمة على (ظاهره) التي ذكرها لا تجدها إلا في كلام غلاة المشبهة وإلا فالمذهب هو التفويض وترك التفسير والتحديد . قال أبو عمر بن عبد البر في التمهيد: الذي عليه أهل السنة وأئمة الفقه

والأثر فى هذه المسألة وما أشبهها الإيمان بما جاء عن النبي ﷺ فيها و التصديق بذلك ، وترك التحديد والكيفية فى شئ منه .

قلت : وهذا يخالف حملها على الظاهر فافهم قال : أخبرنا أبو القاسم خلف بن القاسم قال حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد قال حدثنا أحمد بن إسحاق قال حدثنا أبو داود قال حدثنا أحمد بن إبراهيم عن أحمد بن نصر أنه سأل سفيان بن عيينة قال حديث عبد الله (إن الله عزّ وجلّ يجعل السماء على أصبع ، وحديث : إن قلوب بنى آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن ، وإن الله يعجب أو يضحك ممن يذكره فى الأسواق ، وأنه عزّ وجلّ ينزل فى السماء الدنيا كل ليلة ونحو هذه الأحاديث) . قال : هذه الأحاديث نروها ونقر بها كما جاءت بلا كيف . ثم أخرج بإسناده عن الوليد بن مسلم قال سألت الأوزاعي ، وسفيان الثوري ، ومالك بن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التى جاءت فى الصفات ، فقال : امرؤها كما جاءت بلا كيف .

وذكر عباس الدورى قال سمعت يحيى بن معين يقول شهدت زكريا بن عدى سأل وكيع بن الجراح فقال يا أبا سفيان هذه الأحاديث يعنى مثل الكرسي موضع القدمين ونحو هذا فقال : أدركت إسماعيل بن أبى خالد وسفيان ومسعراً يحدثون بهذه الأحاديث ولا يفسرون شيئاً . إنتهى (ج ٧ ص ١٤٩) . وهذا بيان يناقض ما إدعاه هذا الرجل . ولقد ثبت النهى عن الحد فى الصفة عن عدد من السلف ، ومن حمل النص على الظاهر فقد حدد وشبهه وخالف

السلف وخرج عن أهل السنة ولحق بأصحاب البدع مهما ادعى أو
إدعى له . وأما إجراء هذه النصوص على ظواهرها، وعلى موارد
فمرادهم به هو قراءتها كما جاءت دون حرج، ولكن مع التنزيه وعدم
التكليف أو التشبيه والإجراء غير الحمل على المعنى الظاهر . والله
المستعان فافهم .

الخاتمة

إعلم أن الاعتماد علي الحديث الصحيح دون الحديث الضعيف، هو مذهب السلف، ولكن فيما دون العقائد والأحكام يجوز الاستدلال بما دون الموضوع من الأحاديث والمراد بالأحكام هو الحلال والحرام .

قال ابن الصلاح في (مقدمته في علوم الحديث) : يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ماسوي الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها، فيما سوي صفات الله تعالى، وأحكام الشريعة من الحلال، والحرام وغيرهما، وذلك كالمواعظ والقصص وفضائل الأعمال، وسائر فنون الترغيب والترهيب، وسائر مالا تعلق له بالأحكام والعقائد، وممن روينا عنه التنصيص علي التساهل في نحو ذلك عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما .

وقال الإمام النووي في التقريب: ويجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد، ورواية ماسوي الموضوع من الضعيف والعمل به من غير بيان ضعفه في غير صفات الله تعالى والأحكام كالحلال والحرام، وما لا يتعلق بالعقائد والأحكام أهـ .

وقال الإمام أحمد بن حنبل في الكلبي - الذي تقدم ذكر حاله : يكتب عنه هذه الأحاديث - يعني المغازي ونحوها - فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا - يريد أقوي منه - قال البيهقي :

فإذا كان لا يحتج به في الحلال والحرام فأولي أن لا يحتج به في صفات الله سبحانه وتعالى ؛ وإنما نقموا عليه في روايته عن أهل الكتاب ، ثم عن ضعفاء الناس ، وتدليسه أساميهم .
وقال الإمام الكوثري من كلام : علي أنه قد عرف أن الموقوف ليس مما يحتج به في صفات الله ، وصفات الله تعالى إنما تثبت بالكتاب والصحاح المشاهير من الحديث .

وقالت الطائفة الثانية من السلف الصالح : الأصل الإيمان بجميع ما جاء من عند الله تعالى وصح عن رسول الله صلي الله عليه وسلم في حق صفات الله تعالى مع الإشارة إلي الفارق بين الخالق والمخلوق ، ويقولون في قوله تعالى : ﴿الرحمن علي العرش استوى﴾ الله أعلم بمراده ، مع التنزيه ، أو ﴿ليس كمثله شيء﴾ وبعض الأئمة اعتبر هذا القول هو قول السلف الصالح عامة .

ومن النكت البديعة تناول بعض العلماء تحقيق مناط الحكم في التفويض والتأويل فشرط الأول اعتقاد التنزيه من صفات الحوادث وشرط الثاني اى التأويل عدم القطع بمعنى التأويل .

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في شرحه على صحيح مسلم

عند حديث

(الرؤية) : أعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين : أحدهما وهو مذهب معظم السلف أو كلهم : أنه لا يتكلم في معناه بل يقولون : يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معني يليق بجلال الله تعالى وعظمته مع اعتقادنا الجازم أن الله

تعالى ﴿ ليس كمثل شىء ﴾ وأنه منزّه عن التجسيم والانتقال والتحيز في جهة وعن سائر صفات المخلوق ، وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين ، واختاره جماعة من محققيهم وهو أسلم أهد .

وقال في مقدمة (المجموع شرح المذهب): اختلفوا في آيات الصفات وأخبارها، هل يخاض فيها بالتأويل أم لا؟ فقال قائلون: تتأول علي ما يليق بها، وهذا أشهر المذهبين للمتكلمين، وقال آخرون: لا تتأول بل يمك عن الكلام في معناها ، أو يوكل علمها إلى الله تعالى، ويعتقد مع ذلك تنزيه الله تعالى وانتفاء صفات الحادث عنه، فيقال مثلاً: نؤمن بأن ﴿الرحمن علي العرش استوي﴾ ولا نعلم حقيقة معني ذلك والمراد به ، مع أننا نعتقد أن الله تعالى ﴿ليس كمثل شىء﴾ وأنه منزّه عن الحلول وسمات الحدوث، وهذه طريقة السلف أو جماهيرهم وهي أسلم، إذ لا يطالب الإنسان بالخوض في ذلك فإذا اعتقد التنزيه لا حاجة إلى الخوض في ذلك والمخاطرة فيما لا ضرورة ، بل لا حاجة إليه . . . إلخ .

وجاء في المسامرة شرح المسامرة للكمال بن الهمام من كلام : وقال سلفنا في جملة المتشابهه : نؤمن به ونفوض تأويله إلى الله مع تنزيهه عما يوجب التشبيه والحد ، بشرط أن لا يذكر إلا ما في القرآن ، ولا نبد له بلفظ آخر ، حكاه التكمساري وغيره وهذا ما قاله ابن الجوزي في (زاد المسير) : وأجمع السلف علي أن لا يزيدوا علي تلاوة الآية ، فقولهم لا يشق منه الاسم يعنون - والله أعلم - أن لا يقولوا مستو ، علي العرش ، ولا يبدلون لفظة علي بلفظ فوق ونحو ذلك ، تمسك

سلفنا بقوله تعالى : ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ (آل عمران : ٧) إلخ
(ص ٣٢) .

قال الإمام الترمذي بعد ذكر حديث النزول من رواية أبي هريرة رضي الله عنه : وهو علي العرش كما وصف به نفسه في كتابه ، كذا قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث ، وما يشبهه من الصفات ، قال علي القاريء من كلام : والحاصل : ان السلف والخلف مؤولون لإجماعهم على صرف اللفظ عن ظاهره ، ولكن تأويل السلف إجمالى لتفويضهم إلى الله تعالى " وتأويل الخلف تفصيلي لإضطرارهم إليه لكثرة المبتدعين " إلى آخر كلامه .

فالمراد بإمرار تلك النصوص على موارد أو ظواهرها ترك تكييفها أى شرح كيفية أتصاف الحق بها مع الإيمان بأن لها معنى لاثقا بذات الله جل جلاله غير الظاهر الذى يتبادر إلى الذهن ، لترتب ما لا يليق بالله عليه فلذلك اشترطوا فيه صرفه عن ظاهره بتنزيه الله تعالى عما لا يليق بجنابه ، مع اعتقاد أن له معنى الله أريد منا الإيمان به دون معرفة كنهه مثل معانى الحروف فى أوائل السور فإننا نؤمن بأن لها معنى حقيقياً عند الله تعالى فافهم ، والله المستعان .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الفقير إلى الله تعالى

خادم السنة إبراهيم صالح الحسينى،

إفتتاح رجب الفرد عام ١٤٢٥ هـ

الفهرس

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ٣ | تقديم بقلم الشيخ سيد محمود أحمد |
| ٥ | مقدمة المؤلف |
| ١٠ | التحذير من الخوض مى المشابه بين العوام |
| ١٦ | حكم الخائضين مى المشابه |
| ١٨ | أهل السنة والجماعة |
| ٢٩ | قبول أحاديث الصفات دون تفسير |
| ٣٧ | التأويل عند أهل السنة |
| ٤٣ | الخاتمة |
| ٤٩ | الفهرس |

الشيخ الإمام الشريف إبراهيم صالح الحسيني



- رئيس هيئة الإفتاء بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بعموم نيجيريا
- مستشار الحكومة الفيدرالية في الشؤون الإسلامية .
- الأمين العام المساعد للشؤون الإفريقية في القيادة الشعبية الإسلامية العالمية .

- ينتهي نسبه للإمام الحسين بن الإمام علي كرم الله وجهه .
- ولد رضي الله عنه في قرية من قرى ولاية برنو بنيجيريا
- نشأ رضي الله عنه في مدرسة القرآن وصاحب العلماء والمشايخ وحصل على إجازات عديدة .

حصل رضي الله عنه على عدة أوسمة وشهادات تقدير منها :

- وسام الجمهورية في العلوم والفنون بجمهورية مصر العربية ١٩٩٣ م .
- شهادة ووسام تقدير بطل إسلامي في مجمع أبو النور الإسلامي
- والمجلس الأعلى للشؤون الدينية بالجمهورية السورية ١٩٩٧ م .
- وسام درع الدعوة من جمعية الدعوة الإسلامية العالمية بليبيا .
- وسام الريادة من الدرجة الأولى وكثير من الأوسمة داخل نيجيريا وخارجها

التراث والمؤلفات :

- للشيخ مؤلفات كثيرة زادت على بضع مئات منها ماهو مطبوع وماهو مخطوط .. منها قواعد تفسير القرآن ، والفقه وأصول الفقه ، ومصطلح الحديث والمواهب ، والبلاغة ، والنحو ، والسيرة ، والإقتصاد ، المنطق ، والتصوف الإسلامي ، والفلك وغيرها .

أبناء الشيخ بمصر